محاضرات في مقياس: تاريخ الاستعمار وحركات التحرر في قارتي أفريقيا وأسيا في القرن التاسع عشر والعشرين.

من إعداد/ الدكتور: عبد القادر كركار –جامعة الوادي.

موجهة لطلبة السنة ثالثة ليسانس **تخصص**: تاريخ عام.

السنة الجامعية:2022-2023م/1444هـ. **السداسي: الخامس**

- **المحاضرة الخامسة: الاستعمار البريطاني في قارة افريقيا**

Dr ABD ELKADER KERKAR

عناصر المحاضرة:

1- بدايات الاتصال البريطاني بالقارة

2 – بريطانيا وسباق التنافس في احتلال القارة

1-بدايات الاتصال البريطاني بالقارة

كان اهتمام البريطانيين بالمناطق الداخلية للقارة ضئيل وذلك لأسباب طبيعية وبشرية واستمر ذلك الى غاية 1880 فقط كان الاهتمام مرتبط بالتجارة مع الهند وامريكا الشمالية وأستراليا وجنوب افريقيا [1]

ويقدم لنا الجدل الذى دار فى بريطانيا بين كوبدن وأتباعه من ناحية وبين بالمرستون من ناحية أخرى صورة واضحة لأبعاد ومرامى السياسة الإمبريالية فى القرن التاسع عشر، فقد خشى أتباع كوبدن أن يؤدى نشاط الحكومة إلى إعاقة حركة التجارة، على حين اعتقد بالمرستون أن الدفاع عن المشتغلين بالتجارة يدخل ضمن مهام الحكومة البريطانية. وقد عبر بالمرستون (عام 1842 (عن وجهة النظر البريطانية المتعلقة بتقسيم الأجناس البشرية حين قال: "إن تبادل السلع قد يكون مصحوباً بتبادل المعرفة. وتبادل المنافع والمشاعر الطيبة. فالتجارة الحرة تمضى قدماً، تحمل المدنية فى يد، والسلام فى اليد الأخرى من أجل سعادة ورفاهية البشرية" وهكذا استمدت السياسة الإمبريالية قوامها من مزيج من المشاعر الإنسانية والداروينية، فاعتقد الإنجليز أن بريطانيا أصبحت – بحكم تفوقها – ذات رسالة تعليمية حضارية لأنها أصلح القوى للبقاء. وإنعكس ذلك على السياسة التوسعية البريطانية فى أفريقيا

فى القرن التاسع عشر. وهكذا كانت التجارة الإنجليزية الأفريقية تمضى قدماً، معتمدة إما على حماية الأسطول البريطانى الذى يقبع أمام الشواطئ، أو على السلطة الحكومية التى تفرضها بلادهم (من خلال الإحتلال)، أو على نشاط القناصل الذين عينتهم بلادهم لرعاية التجارة.

ومهما تنوعت الصور التى كان يتم عن طريقها النشاط التجارى، فإن التجارة الإنجليزية ظلت تحظى بحماية الحكومة البريطانية .وكانت السياسة البريطانية فى أفريقيا – فى القرن التاسع عشر – تعبيراً عن هذا الإتجاه ، منذ حصل الإنجليز على جامبيا من فرنسا بعد الحروب النابليونية، وألحقوها بسيراليون فى 1821 حيث أصبحت مركزاً للتجارة البريطانية، ورغم استقلال جامبيا فى 1843 عن سيراليون، فقد عادت الأخيرة تمارس الإشراف عليها طوال الفترة 1866 – 1888 حيث تاريخ أفريقيا الحديث رءوف عباس حامد [2]تم الفصل بين المستعمرتين من جديد.

وكانت جامبيا من أقدم المراكز التجارية الإنجليزية فى غرب أفريقيا، فقد بدأ التجار الإنجليز نشاطهم فيها منذ 1588، وأقيمت قلعة جيمس فى 1618لحماية التجارة البريطانية هناك

في سنة 1795 سيطر الإنكليز على مستعمرة رأس الرجاء الصالح م في جنوب افريقيا التي كانت في يد الهولنديين الذين طردوا منها نحو المناطق الداخلية ومنها بدأت بريطانيا في مد نفوذها نحو أجزاء واسعة من القارة الافريقية خاصة وانها تشكل المعبر الاجباري نحو الهند بالدوران حولها الشيئ الذي جعل لندن تمارس ضغوطات على أمستردام بعد مؤتمر فيينا للتنازل رسميا لبريطانيا على مستعمرة الوسعون في المنطقة ويشجعون الهجرة البيضاء اليها[3]

كانت تجارة الرقيق مزدهرة خلال ذلك القرن، وكيف كان الإنجليز يستأثرون منها بنصيب الأسد. كما رأينا كيف استثمر عمل العبيد فى المزارع الأمريكية ليتحول إلى محاصيل نقدية كالشاى والسكر والتبغ تدفقت على أوروبا لتحقق أرباحاً طائلة للقوى الإمبريالية وفى مقدمتها بريطانيا وكان قطن المستعمرات دعامة التطور التكنولوجى الجديد (الثورة الصناعية) وبحدوث ذلك التطور، فقدت التجارة أهميتها كمحور للنشاط الاقتصادى – لحساب الصناعة، وحدث تحول فى بنية الرأسمالية التى دخلت المرحلة الصناعية، ضمن مراحل تطورها . وانعكس ذلك كله على أفريقيا، فقد أثمر التحول إلى الصناعة إزدهار حركة إلغاء الرق، التى أسفرت عن إيقاف تجارة الرقيق، بعدما أصبح الإنجليز فى حالة استغناء عن هذا المصدر الحيوى للربح. كذلك ساعد هذا التحول على التوسع فى تصدير المنسوجات القطنية الرخيصة إلى أفريقيا. وأصبحت بريطانيا فى حاجة إلى واردات أفريقية أخرى تعد ضرورة حيوية لصناعتها المتطورة، تمثلت فى المواد الخام اللازمة للصناعة كزيت النخيل، والقطن، والكاكاو، والذهب والنحاس. ولم تعد قائمة الصادرات البريطانية إلى أفريقيا تضم المشروبات

DR ABD ELKADER KERKAR

الكحولية والأسلحة النارية والمنتجات المعدنية، وإنما أصبحت تضم منتجات الصناعة البريطانية الحديثة .ثم شهدت السياسة الإمبريالية تجاه أفريقيا تحولاً آخر فى المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، وهى المرحلة التى شهدت تطوراً فى الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والفحم، فظهرت صناعات جديدة إحتاجت إلى مصادر للمواد الخام، وأسواق جديدة تاريخ أفريقيا الحديث تصريف الإنتاج، ومن ثم برزت الدعوى إلى حرية التجارة، واعتبر الإنجليز العالم كله سوقهم التجارية، معتمدين فى ذلك على قوة الأسطول البريطانى – وباتجاه بقية دول أوروبا الغربية إلى اللحاق ببريطانيا صناعياً[4]

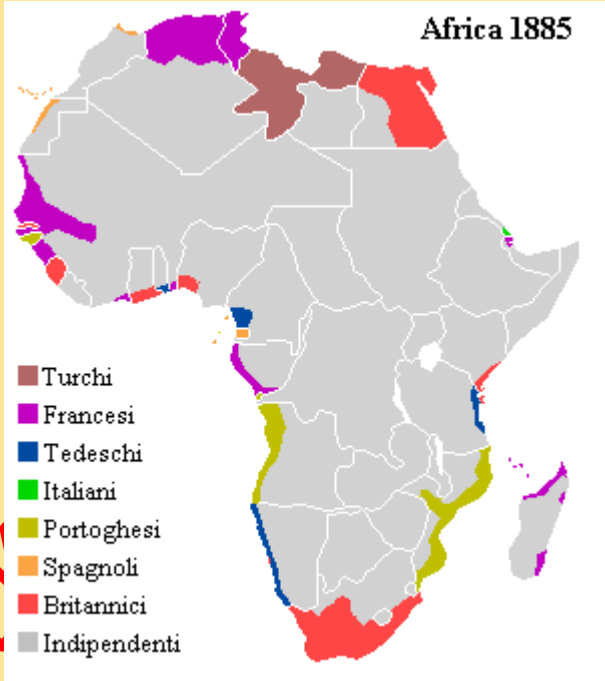

2 – بريطانيا وسباق التنافس في احتلال القارة

أ-في غرب افريقيا

كان من مصلحة بريطانيا – بعد إلغاء تجارة الرقيق – أن تسعى لمنع غيرها من الدول من الإشتغال بتلك التجارة. فأقامت على الساحل الغربى لأفريقيا قوى بحرية، كلفت باعتراض السفن المحملة بالعبيد وإجبارها على تفريغ حمولتها فى سيراليون، حيث كان يتم تحريرهم. ولكن ذلك الحصار الذى فرضه الأسطول البريطانى على سواحل غرب أفريقيا لم يكن حصاراً محكماً، بسبب قلة وحدات البحرية العاملة فى تلك الظروف المناخية الصعبة، ولأن مراكز تجارة العبيد كانت قائمة فى الداخل، مما أتاح للمغامرين من تجار الرقيق الحصول على ما يحتاجون إليه، والإفلات من الأسطول البريطانى. فإذا أضفنا إلى ذلك طبيعة العصر التى جعلت الحاجة ماسة إلى المواد الخام اللازمة للصناعة، أدركنا مدى أهمية التوغل فى داخل البلاد غرب أفريقيا بالنسبة لبريطانيا .ولم يعد التوغل فى داخل القارة الأفريقية أمراً صعباً بعد

Dr ABD El

الرحلات الاستكشافية العديدة التى تمت فى القرن التاسع عشر، واضطلعت فيها بريطانيا بالعبء الأكبر[5]

في عام 1787تأسست شركة بريطانية سميت (شاركة سيراليون ومنحتها الحكومة البريطانية امتياز لتأسيس مستعمرة يسكنها على الأخص الزنوج الذين حالاروا في صف بريطانيا ابان حرب الاستقلال الامريكية وبعد انتهاء هذه الحرب وإصدار قرار تحريم الرقيق في كل مستعمراتها ارسل عدد من الرقيق المحررين الى سيراليون بالإضافة الى من وردوا مالى المنطقة من الاروبيين الاخرين بامل الهجرة والاستقرار به[6]

تكون العديد من الشركات البريطانية التى مارست نشاطها فى غرب أفريقيا من خلال تلك القاعدة .واستخدمت بريطانيا القوى المحلية ضد بعضها البعض للسيطرة على ساحل الذهب، حيث كانت مملكة الأشانتى قوية عسكرياً ونشطة تجارياً. فتحالف الإنجليز مع قبائل الفانتى، وحرضوهم على قطع طريق التجارة مع الساحل أمام قبائل الأشانتى، مما دفع الأخيرة إلى غزو الساحل دفاعاً عن مصالحها التجارية، ونجحت فى ضمه إلى أراضيها والقضاء على القبائل المنافسة. ولكن ذلك لم يقضى على المصالح البريطانية بالقضاء على حلفائها، لأن السياسة البريطانية كانت قادرة تماماً على مجاراة الظروف. فما أن إنتقل الإشراف على المستوطنات الإنجليزية إلى الإدارة الاستعمارية فى سيراليون بعد حل شركة التجار نتيجة إلغاء تجارة الرقيق، حتى بدأ الإنجليز التفاوض مع الأشانتى بغرض المحافظة على الطرق التجارية التى تربط الساحل بداخل البلاد، فعينت بريطانيا قنصلاً لها لدى ملك الأشانتى فى 1818 ،وأبرم معاهدة مع الملك اعترفت له فيها بريطانيا بالسيادة على القبائل الساحلية.[7]

عندما عاد الأشانتى إلى شن الحرب عام 1873 إضطرت بريطانيا إلى التدخل بحزم فأرسلت الميجور جنرال جرانت ولسلى إلى ساحل الذهب (1874 (على رأس 2500 جندى بريطانى لتدعيم الجهود العسكرية ضد الأشانتى وعينته قائداً عاماً ومديراً للإقليم، فهزم الأشانتى هزيمة منكرة وأضرمت النيران فى عاصمتهم، وأرغموا على دفع غرامة عسكرية من الذهب، والتنازل نهائياً عن إدعاء السيادة على القبائل الساحلية والتعهد بإبقاء الطرق التجارية مع الساحل مفتوحة دائماً، وكان ذلك يعنى أن الحكومة البريطانية قبلت بتحمل المسئولية كاملة فى ساحل الذهب بما فى ذلك مسئولية المناطق الداخلية، ثم قامت حكومة دزرائيلى بضم ساحل الذهب ولاجوس إلى أملاك التاج البريطاني، ووضعت بريطانيا أسس السياسة الخاصة بنيجيريا فى الفترة ذاتها على نحو شبيه بما اتبع فى ساحل الذهب. وكانت دلتا النيجر مركزاً للمصالح التجارية الإمبريالية، حيث كانت تجارة زيت النخيل تعوض الإنجليز عما فقدوه من أرباح تجارة العبيد، وإن كان تجار الرقيق من البرتغاليين والبرازيليين يزاولون نشاطهم. وكانت المنطقة ميداناً للصراع بين الكيانات المحلية والتجار والنخاسين، ورابطت

Dr ABD ELKADER KERKAR

أمام الساحل النيجيرى قوة بحرية بريطانية قوامها عشرون سفينة حربية وألف رجل لمطاردة نشاط تجار الرقيق .وكان أهالى نيجيريا ينتجون زيت النخيل ويبيعونه للتجار الإنجليز، الذين كانوا يفدون على الساحل فى سفنهم، ويشترون الزيت من الأهالى. ولما كانت عملية التبادل التجارى تحتاج إلى ما يزيد عن شهر، إتخذ الإنجليز من بعض السفن القديمة فى النيجر مراكز[8] تجارية لتجميع الزيت، ثم ما لبثوا أن أقاموا وكالات تجارية على الساحل، وسعى التجار الإنجليز للحصول على حماية الحكومة البريطانية، فاستجابت الحكومة لذلك، واحتلت جزيرة فرناندوبو (1827 (لتكون بمثابة قاعدة بحرية فى مواجهة الساحل تحرس المصالح التجارية البريطانية، وتشدد الحصار على تجار الرقيق.

وكانت فكرة بالمرستون ترمى إلى أن يتولى القنصل البريطانى حماية مصالح التجار الإنجليز فى دلتا النيجر، وأن يعمل على القضاء على تجارة الرقيق. وكان جون بيكروفت الرجل الذى اختير لهذه المهمة ذا معرفة واسعة بأحوال الأهالى، واستطاع أن يستثمر علاقاته الشخصية معهم فى توقيع سلسلة من الإتفاقيات التى حرمت بمقتضاها تجارة الرقيق، وامتد النفوذ البريطانى على طول الساحل النيجيرى حيث أصبحت بريطانيا صاحبة الكلمة النافذة فى المنطقة دون حاجة إلى إلحاق المنطقة بأملاكها. وبذلك امتد النفوذ البريطانى على طول ساحل تاريخ أفريقيا الحديث رءوف عباس حامد 36 www.RaoufAbbas.org غرب أفريقيا من سيراليون غرباً إلى دلتا النيجر شرقاً مروراً بليبيريا وساحل العاج وساحل الذهب وداهومى . وكان أبرز مثال للتدخل البريطانى المباشر، هو ذلك الذى حدث فى جزيرة لاجوس التى هاجمها الأسطول البريطانى عام 1851 بعد أن أصبحت مركزاً لتجارة الرقيق، فأطاح الإنجليز بملك لاجوس وأرغموا خلفه على توقيع معاهدة تحرم تجارة الرقيق، وتؤكد حرية التجارة وحماية الإرساليات التبشيرية، ثم أصبحت الجزيرة مستعمرة إنجليزية فى عام 1861 .وفى نفس الوقت، حدثت تطورات كانت تبشر بتوسيع آفاق التجارة مع حوض النيجر. فقد نظم ماك جريجور ليرد حملة كشفية بمعاونة الحكومة (1854 (تحت قيادة أحد أطباء البحرية البريطانية، أبحرت فى النهر، وتوغلت لمسافة 350 ميلاً فى نهر بينوى، قبل أن تعود إلى الساحل مرة أخرى. ولم تحدث – فى هذه المرة – حالة وفاة واحدة بين صفوف أعضاء الحملة لأن قائدها أرغم الجميع على تناول جرعة من الكينين يومياً. وبذلك أصبح باستطاعة الأوروبيين أن يبحروا إلى أعالى النيجر، وأن يبلغوا الإمارات الإسلامية الواقعة فى الشمال، ويعودوا بالسلع التى يشترونها من الأهالى مباشرة. وبعد ذلك بثلاث سنوات قررت الحكومة البريطانية مساعدة ليرد مالياً لتجهيز خمس حملات سنوياً لإرتياد النيجر وروافده[9].

ب-في شرق افريقيا

Dr ABD ELKADER KERKAR

وقد بدأ اهتمام الإنجليز بالساحل الشرقى لأفريقيا فى القرن التاسع عشر، بدافع من صالحهم فى الهند وتجارة المحيط الهندى، والحرص على أن تكون لهم السيطرة الكاملة على كل الطرق المؤدية إلى شبه القارة الهندية، التى كانت مصدراً هاماً للمواد الخام وسوقاً هائلة للبضائع البريطانية تفوق من حيث الأهمية السوق الأفريقية كلها. وكان من الطبيعى أن يركز الإنجليز أنظارهم على سلطنة زنجبار التى امتدت سيطرتها على الساحل الشرقى لأفريقيا. كما كان من الطبيعى – أيضاً – أن تتخذ بريطانيا من تجارة الرقيق ذريعة للتدخل فى شرقى أفريقيا، بحجة العمل على إيقاف تلك التجارة، تمهيداً للسيطرة على الساحل والفوز بتجارته الغنية التى أسهب لفنجستون فى وصفها عندما نشر نتائج رحلته فى السبعينات من القرن التاسع عشر.

كذلك كانت بريطانيا ترمى من وراء تدخلها فى سلطنة زنجبار إلى تحويل المحيط الهندى إلى بحيرة بريطانية درء لمنافسة لفرنسيين الذين اتخذوا من مدغشقر قاعدة لهم فى المحيط الهندى، واستعادوا بذلك وجودهم فى المنطقة بعد أن نجحت بريطانيا فى إبعادهم عنها عقب الحروب النابليونية، كما عقدت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة تجارية مع السيد سعيد وفرت لها مزايا تجارية هامة مع الساحل الشرقى لأفريقيا لم ترض عنها بريطانيا .وبدأت بريطانيا أولى خطواتها للسيطرة على شرقى أفريقيا بعقد معاهدة مع السيد سعيد عام 1822 حظرت على التجار العرب بيع الرقيق فى البلاد التابعة لدول مسيحية . ورغم أن ذلك كان يعنى إغلاق المستعمرات البريطانية الفرنسية والبرتغالية فى وجه التجار العرب، مما يضر بموارد سلطنة مسقط وعمان وزنجبار إلا أن سعيداً كان مجاملاً للإنجليز حين قرر لهم أنه رغم الخسائر الفادحة التى ستعود على بلاده من وراء المعاهدة إلا أنه على استعداد لتوقيعها حتى لو ترتب عليها خسائر أفدح إرضاء للحكومة البريطانية.

وقد خولت المعاهدة للأسطول البريطانى حق تفتيش السفن العربية فى المحيط الهندى وراء خط يقع على بعد ستين ميلاً من ساحل أفريقيا الشرقى، وبذلك وضعت الملاحة العربية تحت الرقابة البريطانية، كما سمح لسفن البحرية التابعة لشركة الهند الشرقية بتفتيش السفن العربية .ثم جاءت المرحلة التالية فى عام 1842 حين عرضت بريطانيا على السيد سعيد فكرة عقد معاهدة جديدة تحرم تجارة الرقيق تحريماً تاماً، فأثار هذا العرض ذعر السلطان لأن ذلك كان يعنى إلحاق الدمار باقتصاديات بلاده. ولكنه حرصاً على صداقة الإنجليز إقترح إيقاف التجارة بين شرق أفريقيا (زنجبار) وعمان، واستجابت بريطانيا لهذا الإقتراح، فعقدت معاهدة جديدة فى أكتوبر 1845 نصت على ذلك، كما نصت على ممارسة السفن البريطانية حق تفتيش السفن التابعة للسلطنة فى جميع أنحاء المحيط الهندى والخليج، بما فى ذلك المياه الإقليمية، فإذا ثبتت مخالفتها للمعاهدة، جاز للسلطات البريطانية القبض على البحارة ومصادرة السفينة. فإذا علمنا أن قانوناً صدر

DR ABD ELKADER KERKAR

عام 1848 قضى بمنح البحارة الإنجليز مكافآت مالية عن كل رأس تضبط من العبيد، أو عن كل طن من حمولة السفن لمصادرة.

وما كاد السيد سعيد يقضى نحبه فى عام 1856 حتى نشب صراع على السلطة بين ولديه ثوينى الذى كان نائباً لأبيه فى مسقط وعمان، وماجد الذى كان نائباً لأبيه فى زنجبار، وحاول ثوينى أن يجرد حملة بحرية ضد زنجبار فمنعه الأسطول البريطانى من ذلك واضطر إلى القبول بتحكيم بريطانيا، وصدر قرار التحكيم فى أبريل 1861 الذى قضى بإعلان زنجبار وتوابعها سلطنة مستقلة تحت حكم ماجد، على ألا يتدخل عرب عمان فى شئون شرق أفريقيا مقابل حصول ثوينى سلطان مسقط وعمان على إعانة سنوية من زنجبار دون أن تحمل هذه الإعانة صفة التبعية السياسية. وأسفر التقسيم عن وقوع كل من مسقط وزنجبار تحت الحماية البريطانية المقنعة .فعندما مات ماجد سلطان زنجبار فى 1870 عين الإنجليز برغش خلفاً له بشرط التزامه بإلغاء تجارة الرقيق. ولكن الأخير حاول مقاومة الإنجليز، فأرسلوا إليه مبعوثاً خاصاً مدعماً بالأسطول البريطانى، وهدد القنصل البريطانى جون كيرك بضرب الحصار حول الجزيرة فاستسلم برغش ووقع الإتفاقية. وأصبح كيرك بمثابة رئيس الوزراء، وحصل على حق استخدام الأسطول البريطانى ضد المدن العربية التى خلعت طاعة برغش . وتكون جيش سلطنة زنجبار بقيادة ضباط من الإنجليز لتدعيم حكم السلطان، وإخضاع الشيوخ لسلطته .ورغم ذلك لم تتحمس الحكومة البريطانية لإعلان الحماية على شرق أفريقيا بصفة رسمية[10]

في الخمسينيات من القرن التاسع عشر 1801-1806، استكشف دافيد ليفينغستون، الرحالة الاسكتلنده، نهر الزمبيز وما جاوره، حتى وصل سنة 1800 إلى ما وصف بأعجب الشلالات في العالم ،والتي اطلق عليها اسم فكتوريا، تمجيدا لملكة بريطانيا آنتاك، ونظرا لما تزخر بن المنطقة من ثروات وموقع هام ومميز في تضاريس وتكوين الجيولوجي فقد أظهر ليفينغستون، الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لشرق إفريقيا المطل على المحيط الهندي بالنسبة لبريطانيا، التي عينته قنصلا عاما لحوض الزمبيز سنة 1808[11].

ج-في جنوب افريقيا

وخلال حوادث الثورة الفرنسية استولت إنجلترا على مستعمرة الرأس بعد أن خولها ملك هولندا ذلك بعد احتلال الفرنسيين لبلاده حتى لا تقع تلك المستعمرة ذات الأهمية الإستراتيجية فى يد فرنسا، وعادت هولندا إلى حكم المستعمرة لفترة قصيرة (1801) 1806 –باعت بعدها حقوقها فى جنوب أفريقيا إلى إنجلترا مقابل ستة ملايين من الجنيهات، فبدأ الإنجليز فى الهجرة إلى جنوب أفريقيا واستيطانه، ليجدوا المستوطنين الذين إنحدروا من أصول أوروبية

Dr ABD ELKADER KERKAR

(هولندية وفرنسية) قد كونوا شعباً يتحدث لغة خاصة عبارة عن لهجة أفريقية من اللغة الهولندية، وتجرى فى عروقه دماء أوروبية – أفريقية مختلطة، عرف بإسم شعب البوير . ولما كان جنوب أفريقيا قد أصبح أرضاً بريطانية، سرت عليه القوانين الخاصة بتحريم تجارة الرقيق، مما ترك أثراً سيئاً على الأحوال الاقتصادية للبوير الذين كان جل إعتمادهم على عمل الزنوج من العبيد فى الرعى والزراعة. ولم تجد التعويضات التى حصلوا عليها لقاء تحرير العبيد نفعاً، إذ سرعان ما وجدوا أنفسهم يقعون فى ربقة الدين. [12]

واضطربت أحوالهم الاقتصادية، فلم يجدوا أمامهم مفراً من الهجرة من بلادهم بعيداً عن السلطة البريطانية، فخرجوا حاملين معهم أمتعتهم ومواشيهم واستقر بعضهم فى الشرق فيما أصبح يعرف بإسم ناتال فيما بعد، واستقر البعض الآخر فيما وراء نهر الأورانج . وكون المهاجرون البوير جمهوريتان: إحداهما جمهورية ناتال، والأخرى جمهورية البوير .غير أن القوات البريطانية تعقبت البوير، وأعلنت ضم ناتال إلى مستعمرة الرأس (1844)،فاستمر البوير فى الزحف شمالاً عبر نهر الفال، واستقروا فى أرض جديدة أطلقوا عليها إسم جمهورية جنوب أفريقيا (1849)،ثم تزعم كروجر حركة تمكنت من توحيد جمهوريتى الأورانج وجنوب أفريقيا فى دولة واحدة حملت إسم جمهورية الترانسفال. وبذلك بدأت فرص الإحتكاك بين البوير ومستعمرة الرأس البريطانية حول تحديد الحدود الفاصلة بين الوحدتين السياسيتين، [13] ضم سيسيل رودس الجمهوريتين بالقوة سنة 1882 والناتال1898 كما توسع عسكريا في الشمال حتى وصل بحيرة نياسا وضم كل المناطق في طريقه مطلقا عليها تسمية روديسيا تكريما لنفسه،[14]إلا أنها سويت فى عام 1871

وبالآخر أنشأ البوير جمهوريتين كان عمرهما أطول :جمهورية ترانسفال أو جمهورية جنوب أفريكان 1852-1877؛ 1881-1902ودولة البرتقال الحرة-1854 1902.[122] وتمكنت بريطانيا من احتلال الجمهوريتين [الإنجليزية] سنة 1902 وعقدت معاهدة معهما بعد حرب البوير الثانية.(1899-1902) [15] والتي كانت من ابرز نتائجها القضاء تماما على الكيان السياسي المستقل للبوير وتحول كل أراضيهم الى السيادة البريطانية حيث اصحت جمهورياتهم مقاطعات بريطانية إذ تقرر (عام 1910)ضم الولايات الأربع الكاب والترانسفال وأورانج وناتال الواقعة فى جنوب أفريقيا فى وحدة سياسية واحدة عرفت بإسم "إتحاد جنوب أفريقيا ."وإلى الشمال من جنوب أفريقيا، تقع أراضى بتشوانا لاند التى بلغها الأوروبيون من الجنوب عند نهاية القرن الثامن عشر فقصدها المستكشفون والمنصرون وخاصة الإنجليز، وكانت المنطقة مسرحاً لغارات قبائل الزولو المحاربة على سكانها من قبائل البتشوانا، فعمل المستكشفون الإنجليز على ربط المنطقة بمستعمرة الرأس، واعترفت السلطات البريطانية فى الكاب (1852 (باستقلال قبائلها، واعتبرت نهر الفال حداً فاصلاً بين المستعمرة وأراضى قبائل البتشوانا .ولكن البوير تدفقوا على أراضى المنطقة فى هجرتهم الجماعية التى أشرنا إليها فيما سبق، ودار صراع دموى بين البوير والسكان الأصليين الذين رفضوا الاستسلام للبوير واستنجدوا بالإنجليز فى مستعمرة الكاب. وهنا أخذ المستوطنون الإنجليز وعلى رأسهم

Dr ABDELKADER KERKAR

رودس[16] يطالبون حكومتهم بالتدخل وفرض الحماية على أراضى بتشوانا الجنوبية التى تعد بمثابة عنق الزجاجة بالنسبة لمستعمرة الكاب. غير أن الحكومة البريطانية أحجمت عن التورط فى عمل عسكرى، مما دفع المستوطنين الإنجليز بزعامة رودس إلى تنظيم حملة من المتطوعين لغزو أراضى جمهورية ستلا التى أقامها البوير فى أراضى بتشوانا، فلم تجد السلطات البريطانية فى مستعمرة الكاب مفراً من التدخل عسكرياً لاسقاط حكومة ستلا، فتم لهم ذلك فى سبتمبر 1885، وضمت أراضى بتشوانا الجنوبية إلى مستعمرة الرأس، ثم فصلت عنها وأصبحت تشكل مستعمرة قائمة بذاتها، أما بقية أراضى البتشوانا فقد فرضت عليها الحماية البريطانية .ونظراً لإرتفاع السطح فى بتشوانا لاند (3300 متر فوق سطح البحر) تكونت شركات بريطانية لاستصلاح أرضها وزراعتها، حيث طابت الإقامة للبيض هناك. كذلك أسست[17] شركات إنجليزية أخرى للتعدين، ومدت الخطوط الحديدية التى تربط مناطق التعدين ببعضها البعض، على حين ظل السكان الأصليين يشتغلون بالزراعة البدائية والرعى وحددت لكل قبيلة منطقة خاصة بها لا تتجاوزها دون الحصول على ترخيص كتابى من السلطات الاستعمارية البريطانية .وسط أفريقيا

وبعد مؤتمر برلين ركزت بريطانيا اهتمامها نحو جنوب أفريقيا، فأعلنت الحماية على بتشوانا لاند، وبذلك أقامت حاجزاً بين الألمان فى أفريقيا الجنوبية الغربية والبوير فى الترانسفال، ورغم أن أراضى بتشوانا لم تكن على جانب من الثراء بالموارد الطبيعية، إلا أنها كانت معبراً إلى المناطق الغنية بالذهب الواقعة إلى الشمال منها. وهكذا فرضت بريطانيا الحماية على بتشوانا لاند (1888 ،(وأعلنت المنطقة الواقعة بينها ونهر الزمبيزى منطقة نفوذ بريطانى، وعبر بتشوانا لاند تدفق المستوطنون البيض إلى ما أصبح يعرف بروديسيا الجنوبية، تنفيذاً لمخططات سيسل رودس، على نحو ما رأينا . وبإعلان الحماية البريطانية على روديسيا الجنوبية، حالت بريطانيا بين البرتغال والربط بين مستعمراتها الشرقية والغربية. وكان من المنطقى أن يعلن الإنجليز روديسيا الشمالية ونياسالاند منطقتى نفوذ بريطانى (1889 – 1890 (وبذلك عبدت بريطانيا لنفسها الطريق من الكاب إلى قلب أفريقيا[18] انتهجت بريطانيا سياسة دعم المستوطنين البيض ذوي الأصل الانكليزي في مستعمراتها بمنحها الاستقلال الداخلي بتطبيق نظام الدومينون عليها في بداية القرن الحالي ثم منحها الاستقلال التام طبقا لتشريع وستمنستر الصادر في 1931 ضمن رابطة الشعوب البريطانية فانها اكتفت بالنسبة لمستعمراتها ذات الشعوب الملونة في كل من أسيا وافريقيا بانشاء مجالس تمثيلية صورية كطريق نحو الاستقلال بعد المرور بمرحلة انتقالية ضرورية ويكتمل خلالها النضج السياسي لتلك الشعوب وما دام تحديد المدة الانتقالية وتقييم مستوى التأهيل للحكم الذاتي للمستعمرة من حق بريطانيا وحدها فإن اصدار القرار في هذا الشأن كان يخضع قبل كل شيئ لمصلحتها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ويستدعي اتباع سياسة الحذر الشديد ويستوجب الترتيب ويفرض الاستثناء وراء واجب حماية الأقليات والحلول دون صراعات طائفية [19]

Dr ABD ELKADER KERKAR

د-شمال افريقيا

في سنة 1869 افتتحت قناة السويس تحت حكم نابليون الثالث حيث ربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي. في البداية كان البريطانيين معارضين لحفر القناة، ولكن بعد فتحها اعترفت الإمبراطورية بسرعة بها وبقيمتها الاستراتيجية وأصبحت «حبل الوريد للإمبراطورية.»، واشترت حكومة المحافظين برئاسة بنجامين دزرائيلي في سنة 1875 مديونية والي مصر الخديوي إسماعيل مانسبته 44٪ من قناة السويس مقابل 4 ملايين جنيه إسترليني (أي ما يعادل 90 مليون جنيه إسترليني في 2016). وبالرغم من أن هذا لم يمنح سيطرة بريطانيا المطلقة على الممر المائي الاستراتيجي إلا أنه أعطى لها النفوذ. انتهت هيمنة الأنجلو-فرنسية المالية المشتركة على مصر مع الاحتلال البريطاني الصريح سنة 1882. وإن ظل الفرنسيون يشكلون أغلبية المساهمين وحاولوا إضعاف مكانة بريطانيا، إلا أنه قد تم التوصل إلى حل وسط في اتفاقية القسطنطينية 1888 جعل منطقة القناة محايدة رسميا تقوض الاستعمار المنظم لأفريقيا الاستوائية مع ازدياد النشاط الفرنسي والبلجيكي والبرتغالي في منطقة نهر الكونغو السفلي، ولتنظيم المنافسة بين القوى الأوروبية في ما يسمى» التدافع على أفريقيا «عقد مؤتمر برلين 1885-1884 لتعريف «الاحتلال الفعال» ليكون المعيار للاعتراف الدولي للمزاعم الإقليمية. واستمر التدافع في التسعينات من القرن مما حدا ببريطانيا ان تتراجع في قرارها للانسحاب من السودان سنة 1885. فهزمت قوة البريطانية والمصرية مشتركة جيش المهدي سنة 1896، ورفضت محاولة غزو فرنسي في فشودة في 1898. فأضحى السودان اسميا تحت حكم أنجلو-مصري مشترك ولكنه في الواقع مستعمرة بريطانية.[20]

وقد أوحى امتداد المستعمرات البريطانية على طول شرق القارة من أقصى شمالها الشرقي عند الاسكندرية، إلى مدينة الكاب في رأس الرجاء الصالح، الى التفكير في انشاء سكة حديدة على طول هذه الامتداد خاصة بعد ضم المستعمرات الألمانية في تنزانيا بعد الحرب العالمية الأولى والوقوف أمام المشروع البرتغالي بوصل مستعمرة الموزمبيق بأنغولا وخنق بريطانيا وعزلها في مستعمرة الرأس.

Dr ABD

Dr ABD ELKADER KEMMAR

[1] زاهر، رياض، استعمار افريقيا الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965 ، ص192

[2] رءوف عباس حامد، تاريخ أفريقيا الحديث www.RaoufAbbas.org ، ص29

[3] يحيى، بوعزيز، الاستعمار الحديث في افريقيا مجلة المؤرخ العربي، العدد31، اتحاد المؤرخين العرب، 1987 ، ص28

[4] رءوف عباس حامد، مرجع سابق، ص30

[5] نفسه، ص31

[6] شوقي عطا الله الجمل، ص301

[7] رءوف عباس حامد ، ص33

[8] نفسه، ص35

[9] نفسه، ص37

[10] نفسه، ص ص40،42

[11] عمر عبد الناصر، مرجع سابق، ص43

[12] رءوف عباس حامد، مرجع سابق، ص44

[13] نفسه، ص44

[14] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص29

[15] **حرب البوير الثانية** بالإنجليزية*Second Boer War* :، بالأفريقانية*Tweede Vryheidsoorlog* :، وتعرف أيضاً باسم **حرب جنوب أفريقيا** أو **حرب الأنجلو بوير**، يدعوها الأفريكان كذلك **بحرب الاستقلال الثانية**، هي حرب إمتدت من 11أكتوبر 1899 إلى 31مايو1902 ، بين الإمبراطورية البريطانية وجمهوريتي البوير؛ جمهورية جنوب أفريقيا (الترانسفال) وجمهورية البرتقال الحرة، وانتهت بانتصار الجيش البريطاني.

تعتبر حرب البوير الثانية أكثر الحروب التي خاضتها بريطانيا نفقة في الفترة ما بين الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى، حيث كلّفتها حوالي 200 مليون جنيه إسترليني) تكافئ نحو 200 مليار جنيه استرليني بأسعار 2014)، رغم أنها لم تكن متكافئة القوى، فقد وصل تعداد القوات البريطانية خلال الحرب إلى 500,000، فيما لم يتجاوز تعدادهم في صفوف البوير أكثر من 88,000 مقاتل. أنظرhttps://cutt.us/8CdGZ

[16] **رودس، سيسيل جون** بالإنجليزيةCecil John Rhodes :، 5يوليو 1853 / 26 مارس1902 م، رئيس وزراء مستعمرة الكاب عام 1896-1890م، شهد عصره توسعاً ضخماً في الإمبراطورية البريطانية.[2][3][4] عُرف باسم ملك الألماس، حيث أنشأ شركة دي بيرز، أضخم شركة ألماس في العالم والتي تسيطر اليوم على 60% من ألماس العالم، وكانت في فترة من الفترات تسيطر على 90% منه. https://cutt.us/0gf8d

[17] رءوف عباس حامد، ص 48

[18] نفسه

http://www.raoufabbas.org/Download/ModernHistoryOfAfrica.pdf

[19] عبد الحميد زوزو تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا واسيا ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2009 ص31

[20] https://cutt.us/mPB1C

[21] https://cutt.us/4KgPZ

Dr ABD ELKADER KERKAR